# سنة ١٩١٢

الحرب الطرابلسية . موقف مصر منها . البرنس فؤاد . تدخل الخديو . محادثاتي مع سفير انجلترا بالآستانة . الخديو والحزب الوطني . المؤامرة على حياة الخديو وكتشنر ومحمد سعيد . اتهام محمد فريد بك الخديو . محاكمة الشيخ جاويش . استقالة سعد باشا وقضيته مع اسماعيل أباظه باشا . كتشنر في مصر . تعلية خزان أسوان . بيني وبين الشيخ على يوسف . أعمالي في ديوان الأوقاف .

---

**الحرب الطرابلسية** . منذ زمن كانت إيطاليا تفكر فى استعمار طرابلس عند سنوح الفرصة، فلما أرسلت الدولة العلية بعض النقالات العسكرية إلى طرابلس أسرعت إيطاليا بارسال إنذار نهائى بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ هذا نصه(*) :

ما انفكت الحكومة الايطالية منذ سنين تذكر الباب العالى بضرورة وضع حد لسوء النظام وإهمال الحكومة العثمانية فى طرابلس و بنغازى، وبوجوب تمتيع هذه البلاد بما تتمتع به سائر أقسام إفريقية الشمالية وهذا التغيير (المشار إليه من حيث تأييد الأمن وترقية البلاد) الذى يقتضيه التمدن بجعل المصالح الحيوية بحسب ما تستلزمه مصلحة إيطاليا من أول درجة بالنظر لقصر المسافة الفاصلة بين تلك البلاد وشواطىء إيطاليا .

وبالرغم من حسن مسلك الحكومة الايطالية التى كانت دائماً موالية وعاضدة لتركيا فى كثير من المسائل السياسية فى العهد الأخير وبالرغم من اعتدالها وصبرها حتى الآن، كانت الحكومة العثمانية تجهل رغباتها فى طرابلس، وليس ذلك فقط بل إن جميع مشروعات الطليان فى تلك الأصقاع كانت تصادف دائماً مقاومة مطردة لا تحتمل .

---

(*) ولو أن الحرب الطرابلسية بدأت فى آخر سبتمبر من السنة الماضية إلا أننا فضلنا وضعها فى هذه السنة حتى يسهل على القراء الاحاطة بباقى الحوادث التى حصلت فيها .

فالحكومة السلطانية التى كانت حتى الآن تبدى عداء دائماً نحو الحركة الايطالية الشرعيـة فى طرابلس وبنغازى، وما زالت كذلك حتى السـاعة الحادية عشرة (يعنى حتى الساعة).

اقترحت على الحكومة الملكية (الطليانية) أن تتفاهم معها وأعلنت أنهـا ميالة أن تمنح أى امتياز اقتصادى يتفق مع المعـاهدات النافذة ومع شرف تركيا الأعلى ومصالحها، ولكن الحكومة الملكية لا تشعر الآن بأنها فى أحوال موافقـة للدخول فى المفاوضة بهـذا الموضوع، المفـاوضة التى برهن الاختبار المـاضى على عـدم نفعها وهى لا تشتمل على ضمان للمستقبل ولا تكون إلا سبباً للاحتكاك والنزاع.

ومن جهة أخرى فقـد وردت الأخبـار إلى الحكومة الملكية من قنصليها فى طرابلس وبنغازى تفيد أن الحالة هناك خطرة جداً بسبب التحريض العام ضد الرعايا الطليان، التحريض الذى زاده الضباط وسائر موظفى الحكومة؛ فهذا التهيج خطر شديد ليس على الطليان فقط بل على سائر الأجانب على اختلاف جنسياتهم. ولما أصبحوا قلقين على حياتهم شرعوا يهجرون البـلاد بلا إبطاء، ووصول النقـالات العسكرية العثمانية إلى طرابلس زاد الحالة خطراً وحرجاً مع أن الحكومة الملكية نبهت الحكومة العثمانية إلى نتائجه السيئة من قبل. ولهذا تضطر الحكومة الملكية أن تتخذ الاحتياطات اللازمة دفعاً للخطر الناجم منه.

ولما وجدت الحكومة الايطالية نفسها مضطرة إلى الحرص على شرفها ومصالحها قررت أن تحتل طرابلس وبنغازى احتلالا عسكرياً. هذا هو الحل الوحيد الذى تعول عليـه إيطاليـا، والحكومة الملكية تنتظر أن الحكومة السلطانية تصـدر أوامرها حتى لا تصادف إيطاليا فى الاحتلال معارضة من رجال الحكومة العثمانية، وألا تجد صعوبة فى إنفاذ ما تريد إنفاذه، وبعد ذلك تتفق الحكومتان على تقرير الحالة اللازمة التى تلى ذلك الاحتلال.

وقد صـدرت الأوامر للسـفير الايطالى فى الاسـتانة أن يلتمس جواباً حازماً فى هذه المسألة من الحكومة العثمانية فى ٢٤ ساعة منذ تسليمه هذا البلاغ حتى إذا لم تجاوب عليه كانت الحكومة الايطالية مضطرة أن تنفذ المشروعات المدبرة لضمان الاحتلال.

ونرجو أن يبلغ جواب الباب العالى المنتظر فى ٢٤ ساعة لنا عن يد السفير العثمانى فى رومه.

الامضاء
سان جوليانو

جواب البـاب العالى على إنذار إيطاليـا : تعرف السـفارة الملكية كل المعرفة الظروف التى لم تسمح لطرابلس وبنغازى بأن تتقدم التقدم الموموق. ودرس المسـألة بتنزه عن الأغراض يكفى فى الحقيقة لأن يثبت أن الحكومة الدستورية العثمانية لا يجوز اتهامها بحالة هى نتيجة الحكم المـاضى . فاذا ظهر ذلك وعدنا إلى تاريخ حوادث السنين الثلاث التى مرت ، يعجز الباب العالى أن يجد ظرفاً واحداً مفرداً ظهر فيه بمظهر العدوان للمشروعات الطليانية فى طرابلس الغرب وبنغازى ، بل إنه يجد عكس ذلك أى إن إيطاليـا كانت تساعد بمالهـا ونشاطها الصناعى على إنهـاض ذلك الشطر من السلطنة اقتصادياً .

وتعتقد الحكومة السلطانية أنها أظهرت دائماً ميلا حسناً إلى كل مقترحات كانت تقدم لها بهذا المعنى ، بل إنها درست وحلت ودياً كل طلب طلبته السفارة الملكية .

ولا حاجة بنا إلى أن نزيد أنهـا كانت بذلك تنقاد دائماً لارادتهـا فى أن تحفظ صلات الصداقة والثقة مع حكومة إيطاليا وفى أن تنميها . وهذه الارادة الحسنة هى التى دفعتها مؤخراً إلى أن تقترح على السـفارة الملكية اتفاقاً يكون أساسه الامتيازات الاقتصادية التى تفتح مجالا واسعاً للنشاط الطليانى فى تلك الأقاليم ، على شرط أن يكون حد تلك الامتيازات كرامة السلطنة ومرافقها والمعاهدات النافذة .

بهذا برهنت الحكومة العثمانية على ميولها السلمية دون أن يغيب عنها حفظ العهود التى تربطها بالدول الأخرى ، تلك العهود التى لا يمكن أن يسـقط شرط منهـا بارادة فريق من المتعاقدين .

أما ما يختص بالنظام والأمن فى طرابلس وبنغازى فان الحكومة العثمانية القادرة جيداً على تقويم الحالة لا يمكنها إلا أن تؤكد كما فعلت سابقاً أنه لا يوجد أقل سبب داع للخوف على الطليان والأجانب النازلين هناك .

ففى تلك الأقاليم لا يوجد اضطراب ولا تهيج ، ومهمة الضباط وغيرهم من موظفى الحكومة ضبط الأمن وهم يقومون بمهمتهم خير قيام .

أما وصول النقالات العسكرية العثمانية إلى طرابلس ، المتمسكة به السفارة لأنها تتوقع منه نتائج خطرة ، فجواب البـــاب العالى عليه أنه لم يرسل سوى نقـالة واحدة سافرت قبل وصول مذكرة ٢٦ سبتمبر ببضعة أيام ، وزد على هذا أن تلك النقالة لا تحمل جنوداً فلا يمكن أن يكون لوصولها تأثير على أفكار الأهالى غير تأثير الهدوء .

فاذا تبين ذلك لا يبقى إلا عدم وجود الضمانة التى تضمن للحكومة الطليانية توسع مصالحها الاقتصادية فى طرابلس وبنغازى، فاذا كانت الحكومة الملكية لا تعمد إلى عمل خطير كالاحتلال العسكرى فان الباب العالى عاقد النية على إزالة هذا الخلاف والحكومة السلطانية تطلب من الحكومة الملكية أن تبين لها نوع الضمانات المطلوبة، فهى توافق عليها إذا لم تمس الأملاك، وهى تتعهد بألا تغير شيئاً من الحالة الحاضرة أثناء المفاوضات، من حيث الهيئة العسكرية فى طرابلس وبنغازى، ولها الأمل أن الحكومة الملكية توافق الباب العالى على أمياله الحسنة.

الاستانة فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١

استغاثة السلطان بملوك أوربا : وقد استغاث السلطان بملوك أوربا، فرد ملك الانجليز معرباً عن أسفه لعدم استطاعته التدخل، وأجاب أمبراطور ألمانيا بأنه أصدر تعليمات لسفيره ليتوسط فى الأمر؛ ولكن انفراد ألمانيا جعل وساطتها غير مجدية.

*موقف مصر منها*. وقد كان موقف مصر الرسمى من هذه الحرب هو موقف الحياد حسب إشارة انجلترا، وقد أبدل بالمأمورين المصريين فى الحدود الغربية انجليز، ومنع أهالى المغرب من الدخول للأراضى المصرية، وأعدت الزوارق التابعة لمصلحة خفر السواحل لمراقبة الحدود الغربية والشرقية حتى قطعت التجارة الطرابلسية المصرية وردت كل قافلة تجارية آتية من تلك البلاد.

أما موقف الشعب المصرى فكان موقف المعاضد لتركيا فشكلت اللجان بكثير من أنحاء البلاد لجمع التبرعات للدولة العلية، فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ شكلت لجنة عليا برياسة الأمير عمر طوسن، وبلغت قائمة التبرعات الأولى ١٦٩٢ جنيها والثانية ٣١٣٧ جنيها ثم توالت التبرعات من جميع النواحى حتى بلغت فى أول يناير مبلغ ٨٥٤٦٨ جنيها، أخذت تزداد كل يوم.

وتألفت جمعية الهلال الأحمر برياسة الشيخ على يوسف وقررت تأليف عدة مستشفيات ميدان، وسافرت البعثة الأولى يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩١١، كما سافرت ثلاث بعثات يوم ١٤ ديسمبر، وتوالت البعوث الطبية.

وفى ١٨ يناير سنة ١٩١٢ أعدت سوق خيرية فى حديقة الأزبكية لقبول تبرعات المتبرعين للهلال الأحمر تحت رعاية دولة الوالدة، وضربت عليها السرادقات والزينات

البديعة وعرضت فى السوق معروضات من بعض المحال التجارية وخصصت أرباحها للجمعية . وقد توالت التبرعات بالحلى والجواهر والأوانى الفضية والذهبية من أميرات البيت الخديوى وحرم الكبراء والعظماء وسواهن .

مظاهرات الأهالى : وقد كان الشعور لدى الأهالى بالغاً حد الانتباه لكل حركات الحرب وتفصيلاتها ، ووردت الأنباء مبدئياً بانتصار الأتراك ، فقامت مظاهرة ابتهاج فى الاسكندرية ، فعز ذلك على الجالية الايطالية فيها فاشتبكت مع المتظاهرين وأطلق بعضهم عيارات نارية أصابت المصريين وانتهى الحادث قبل استفحاله .

مجهودات عزيز المصرى بك والأستاذ عبد الرحمن عزام : وقد اشترك فى هذه الحرب من المصريين عزيز المصرى بك ، وكان قائداً فى بنغازى ؛ والأستاذ عبد الرحمن عزام ، وكانت لهما جهود كبيرة فى تأليف الجيوش والجهاد .

كتشنر وسياسته مع المصريين : فى أوائل هذه الحرب ذهب وفد من كبار المسلمين إلى اللورد كتشنر وطلبوا منه إرسال بعض أورط من الجيش المصرى لمساعدة الأتراك ، فأجابهم قائلا : « هذه فكرة صائبة ولكن لما كان من الصعب أن نجد جنوداً آخرين ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم ، فانى سأضطر فى هذه الحالة لأن أطلب من حكومتى أن نرسل لمصر جنوداً من الانجليز » فانصرف الوفد دون إلحاح .

وفى ذات يوم ذهب أيضاً جماعة من الضباط المصريين وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع فى الجيش التركى ، فقال لهم : « لا أرى مانعاً من إجابة هذا الطلب ، ولكننى أقول لكم مقدماً بأنكم إذا سافرتم فمن الضرورى ملء مراكزكم فى الجيش بصغار الضباط فعند عودتكم تجدون أنفسكم بطبيعة الحال فى كشف الاستيداع »

وجاء أيضاً وفد من مشايخ العربان واستأذنوه فى جمع المتطوعين لكى ينضموا إلى الجيش التركى ، فقال لهم إنه يهنئهم على ما أظهروه من الشجاعة والبسالة بتقديم هذا الطلب ، ولكن من الحرام أن تفقد مصر رجالا مثلهم ذوى شجاعة وبسالة فان حكومة مصر ستضطر عند عودتهم أن تطبق عليهم قانون القرعة العسكرية المعافين منه إلى الآن ، وبعد المشاورة انصرفوا من عنده ولم يرجعوا إليه مرة ثانية ، وبذلك تخلص اللورد من إجابة هذه الطلبات تخلصاً من مسئولية حياد مصر .

جيوش السنوسى : وفى ١٤ يناير جاءت الأنباء بأن السيد احمد الشريف السنوسى

وإخوته يؤلفون الجيوش إلى ميدان القتال تحت قيادتهم الشخصية ، وقد نشروا الدعوة لكافة مشايخ القبائل والزوايا والمجاهدين ، وفى أول أبريل وصل السنوسى بجيوشه إلى جغبوب .

**البرنس فؤاد** . راجت إشاعات عن البرنس فؤاد باشا فى المسألة الطرابلسية تتلخص فى أن ملك إيطاليا وعده بامارة طرابلس بعد احتلالها ، وأنه بسبب هذا الوعد عمل على التقريب بين سمو الخديو وجلالة ملك إيطاليا ، فتمت زيارة الخديو لايطاليا فى العام الماضى يرافقه البرنس ؛ وقد رددت هذه الاشاعات بعض الصحف الفرنسية والألمانية فارسل البرنس تكذيبات لها نشرت فى ١٠ يناير سنة ١٩١٢ .

تذبذب الخديو . وقد سهل الخديو فى أول الأمر إرسال الاعانات والبعثات ومنها ما كان يحمل مدافع مفككة وسلاحاً وذخيرة ومؤونة بعد أن أرسل رشدى باشا إلى كتشنر للتفاهم معه قبل منح التسهيلات اللازمة بدون مسئولية عليه أو على حكومته . ولما توالت انتصارات الايطاليين فى طرابلس فى الأشهر الأخيرة من الحرب ، وتغير موقف الخديو ، عاد فطلب من كتشنر بواسطة حسين رشدى باشا وقف المساعدات ، فامتنع عن اتخاذ خطة صريحة بذلك بعد ما سمح بارسالها أولا ، وانتهى الأمر بأن يقال إن البعوث الأخيرة ضلت الطريق وقد منعت بعوث الهلال الأحمر العائدة من الدخول بالمرضى .

عبد الحميد بك شديد ومهمته (*) : وأرسل الخديو عبد الحميد بك شديد للسيد ادريس السنوسى ليغريه بالاتفاق مع إيطاليا حسما للحرب على أن يسعى الخديو فى الحصول له على امتياز من إيطاليا وتنصيبه رئيساً على السنوسيين بدلا من عمه الشيخ احمد السنوسى الكبير ؛ وفى نظير ذلك يتحصل سموه على وعد ببيع سكة حديد مريوط لاحد بنوك إيطاليا بثمن يرضيه . ولكن المساعى التى كان عباس يبذل الجهد فيها للوصول إلى ذلك قد فشلت ، لأن كتشنر ضربها ضربة قاضية .

**الخديو والحزب الوطنى** . منذ عامين والجفاء يشتد بين الخديو والحزب الوطنى ، وقد ورد شىء من ذلك فى مذكراتى فى السنين الماضية .

وفى ١٩ يناير من هذا العام أقيمت حفلة لرعاية الأطفال بدار الأوبرا تحت

(*) وقد طلبت من عبد الحميد بك شديد بعض تفصيلات عن مهمته ولكنه اعتذر بمرضه .

رعاية سمو الخديو وحضرها مندوب من قبل سموه ، وقد حدث عند دخول المندوب وعزف الموسيقى بالنشيد الخديوى أن وقف جميع الحاضرين حسب المعتاد ما عدا محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى ، مما استرعى أنظار الحاضرين جميعاً .

ولما كانت هذه هى الحادثة الأولى من نوعها، فتناقلتها الألسن والصحف ، وكانت لها ضجة فى داخل السراى .

وقد خاطب حسين رشدى باشا فريد بك فى هذا الشأن فأجابه بأن ليس هناك قانون يحتم عليه الوقوف .

وكانت هذه الظاهرة بمثابة إعـــلان حرب عدائية على الخديو ، والخروج على الاحترام اللائق به .

الحض على كراهة الحكومة : وفى ٢٦ مارس اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى فألقى محمد فريد بك خطبـة نارية ، اعتبرتها النيابة حضاً على كراهة الحكومة ، فأخذت فى محاكمته .

وقد كان سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية فلم يؤخذ رأيه فى هذه المحاكمة فاستقال من النظارة ( كما سيجىء ذلك بالتفصيل ) .

وفى يوم ٣٠ أبريل نظرت القضية أمام محكمة الجنايات متهماً فيها محمد فريد بك بالحض على كراهة الحكومة والدعوة للثورة ولم يكن حاضراً ، وعلى اسماعيـل حافظ مدير العلم ، وعلى فهمى كامل الحارس القضائى لجريدة اللواء لنشر الخطبة فى جريدتيهما .

وقد مثل النيابة محمد زكى الابراشى افندى ، وترافع عن المتهم الثانى عبد العزيز فهمى بك وعن الثالث محمود ابو النصر بك . وحكمت المحكمة بالحبس سنة مع الشغل على فريد بك وبالحبس البسيط ثلاثة أشهر على كل من الثانى والثالث .

**المؤامرة على الخديو وكتشنر ومحمد سعيد** : وفى أول أغسطس قبض البوليس على ثلاثة شبان وهم محمد عبد السلام وإمام واكد ومحمود طاهر العربى بتهمة المؤامرة على حياة الخديو وكتشنر ومحمد سعيد ، وقد كان تدبير القبض عليهم من فلبيدس مأمور إدارة الضبط بالقاهرة .

ونظرت القضية فى ١١ أغسطس وحضر للدفاع عن المتهمين ابراهيم الهلباوى بك ومصطفى الشوربجى افندى وعبد الوهاب افندى البرعى .

وكانت الجلسة برياسة على ذى الفقار باشا وعضوية احمد موسى بك ومحمد توفيق رفعت بك .

وتولى الاتهام عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ؛ وقد أنكر المتهمون التهمة الموجهة إليهم .

وفى ١٢ أغسطس أصدرت المحكمة حكمها بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة على إمام واكد ، وبالسجن مع الشغل ١٥ سنة كذلك على محمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام .

**اتهام فريد بك للخديو** : فى يوم ٢٠ أغسطس نشر محمد فريد بك فى جريدة السييكل الفرنساوية مقالا يتهم فيه الخديو بالعمل ضد عرش الخلافة وضد كيان الدولة بالاتفاق مع انجلترا نظير اعترافه بالحماية سراً .

وأن الغرض من هذه المساعى ضم برقة وسوريا وبلاد العرب لمصر وتنصيب عباس خليفة عليها خاضعاً للانجليز ، وأنه يستعين بعلماء الأزهر وبعض مشايخ الزوايا والتكايا ويرسلهم برسائل خاصة إلى اليمن والعسير ليبثوا روح العصيان .

« ولكى يتسنى تثقيف رسل تتوفر فيهم الكفاءة لنشر هذه الدعوة ، كلف الشيخ محمد رشيد رضا بتأسيس مدرسة خاصة فى القاهرة باسم مدرسة الدعوة والارشاد ، ولهذه المدرسة فرع فى باريس باسم جمعية تنشيط العلوم العربية تحت رياسة طالب ينفق عليه الخديو .

« وقد ندب الشيخ رشيد رضا عقب تنظيم المدرسة من لدن رؤسائه ( الخديو وأنصاره ) للذهاب إلى الهند لحضور مؤتمر إسلامى فى « لكناو » لينصح للمسلمين بالخضوع للانجليز ويطرى الخديو وحكومته فى مصر ، ويمنع الاكتتابات للعثمانيين فى طرابلس ففشل فى مهمته (*) .

« ثم إن مصلحة المخابرات التابعة لنظارة الحربية المصرية تبث جواسيسها فى سوريا لنشر هذه الفكرة وأكثر رسلها من السوريين .

---

(*) مع اتصالى الشديد بالسراى وما يدور فيها فانى لم أسمع عن هذه التدبيرات التى ذكرها محمد فريد بك خاصة بسعى الخديو للخلافة تحت الحماية الانجليزية أما فيما يختص بمدرسة الدعوة والارشاد فانى أعلم أنها أنشئت لغاية سامية حبذتها وساعدتها وهى الدعوة الدينية الخالصة وقد تخرج فيها بعض نوابغ المسلمين ومنهم السيد محمد الحسينى مفتى القدس ورئيس المجلس الاسلامى الأعلى .

وقد أعقب فريد بك هذه المقالة بمقالين آخرين فى ٥ و ١٠ سبتمبر فيهما توكيد وتفصيل لما ورد بالمقالة الأولى ، وختمها بقوله :

« وقد رغبت فى نشرهذه البيانات لاماطة اللثام عن هذه الدسائس أمام العالم المتمدين ، ولأحذر الدول ذات الشأن من الأعمال التى يقوم بها عباس الثانى إرضاء لطمع شخصى يحاول به أن يزعزع توازن العالم بوضع الخلافة فى يد انجلترا ، فيجب على فرنسا هذه الدولة ذات المستعمرات الاسلامية الكثيرة أن تراقب الحالة عن كثب . »

وبعد ظهور هذه المقالات أخذ بعض أعضاء الحزب الوطنى - بمساعى الخديو وتأثيره - يطلبون عزل محمد فريد بك من رياسة الحزب، وطلبوا انعقاد اللجنة الادارية للحزب لمحاكمته ، فعارض فى هذا على فهمى كامل بك .

وأخيراً عقدت اللجنة وقررت استنكار مقالات فريد بك ، ولكن لم ينشر هذا القرار فى الصحف ؛ فاستقال بعض الأعضاء ومنهم على المنزلاوى بك ومحمود فهمى سكرتير الحزب .

وفى ٢٠ سبتمبر نشرت « الأهرام » برقية أرسلها فريد بك لعلى فهمى كامل بك وكيل الحزب باستقالته لاضطراره للبقاء خارج القطر ، وطلب أن تعرض الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب دون غيرها ؛ وذلك نظراً لما بلغه عن مساعى الخديو مع أعضاء اللجنة الادارية .

**محاكمة الشيخ جاويش** . وفى يوم ٢٤ أغسطس ضبط بوليس جمرك الاسكندرية مع الشاب « احمد مختار » القادم من الاستانة حقيبة بها منشورات ثورية مطبوعة فى مطبعة الهلال العثمانى التى يصدرها الشيخ عبد العزيز جاويش ، تتضمن قدحا شديداً فى الخديو ، ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والاغتيال .

وظهرت فى الوقت نفسه منشورات ثورية فى الاسكندرية وطنطا .

وتكررت المقالات المثيرة فى اللواء والعلم فصدر أمران باغلاقهما : الأول يوم ٣١ أغسطس والثانى يوم ٧ نوفمبر ، بعد إنذارهما مرتين .

وقد قبض فى الاستانة على الشيخ جاويش وأحضر للاسكندرية يوم ٨ منه . فكتب فريد بك فى جريدة السييكل ينتقد حكومة الاستانة لتسليمها رجلا متهماً بتهمة سياسية لخصومه ، مخالفة فى ذلك جميع التقاليد الدولية .

وقد حوكم الشيخ جاويش وحفظت القضية بالنسبة له فى ١٩ اكتوبر لعدم كفاية الأدلة .

استقالة سعد باشا : فى أواخر ينـاير من هذا العام جرى حديث بين سعد باشا ناظر الحقانية ومندوب جريدة الأخبـار نفى فيه الاشاعات التى تناقلتها الصحف عن قرب استقالته من الحقانية .

ولكن فى أول أبريل ، بعد الشروع فى محاكمة محمد بك فريد بتهمة تحريضه على كراهة الحكومة، دون استشارة سعد باشا ، قدم استقالته للخديو مبنية على أنه لم يوفق لرضا سموه فى الظروف الحاضرة .

وقد قبلت الاستقالة ، وصدر الأمر لحسين رشدى باشا بالقيام بعمله ، ثم عين نهائياً يوم ١٤ منه .

وفى ٦ أبريل نشر مقال بالأهرام بتوقيع « عارف » جاء فيه :

« إن سعد باشا من مدة قريبة كان يقول : « إننى لم أفكر وان أفكر فى الاستقالة مادمت قائماً بواجباتى نحو أمتى وبلادى . »

ثم قال إن بعض النـاس يقولون عن سعد باشا إنه متصلب خشن والقضاء فى حاجة لتصلبه وخشونته . أما أنا فأقرر أنه إذا كان صلباً خشناً فهو كذلك مرن لين ، يميل عند الضرورة للخضوع والتسليم ، بدليل تصميمه على عدم الاستقالة ، ثم استقالته الآن .

ثم أخذ يتكلم عن سبب استقالته ، وبعد أن وجه عدة غمزات شديدة لسعد باشا فى أخلاقه قال :

« إن بعض أخصائه ذكر أن سعادته روى فى مقام من المقامات العالية عبارة تمس بأمانة وكرامة رجل من كبار موظفى الحكومة ، وكان يعتقد أنه إنما يخدم أمته وبلاده بما روى ، ولكنه يظهر أن الدهر لم يسعد سعد باشا فى هذه الدفعة حيث جنى عليه اجتهاده ، وتبادر إلى الأذهان أن سعادته يريد بهذا العمل إيقاع النفرة بين مقامين من قادة الأمة ، ومن مصلحة البلاد تمكين عرا الوفاق وحسن التفاهم بينهما ، فترتبت على ذلك مطالبة سعد باشا باثبات ما صدر عنه فى هذا الشأن ، ولكنه عجز ؛ وسرعان ما تزعزعت الثقة فى مروياته من نفس السلطة الفعلية . أما السلطة الشرعية فيقال إنها

قد ازدادت اقتناعاً بأن ساعة استقالة سعادة سعد باشا إذا لم تكن قد حانت من زمن فانها قد حانت . »

ثم ذكر أن سعد باشا لم يرد الاستقالة وقتذاك ، وانتظر أن تأتى فرصة أخرى ليخرج بمناسبة شريفة .

وأنه ، وقد فقد السلطة الفعلية ، أراد التقرب للسلطة الشرعية ، ووسط بعض أصهار العائلة الخديوية ، فلم تنتج الوساطة ، وأخيراً قدم استقالته .

وذكر أن سعادته سلم صورة الاستقالة لمستشار الحقانية لتسليمها لكتشنر مشفوعة بعبارة مفادها : « لقد ضحيتمونى لارضاء الجناب الخديوى » وأن اللورد رد على ذلك شفوياً بأنه قد علم بقبول الاستقالة ، وأنه ينظر إلى هذا القبول بعين الارتياح ، وإنه إن كان قد ضحاه كما يقول فما عمل هذا إلا إرضاء للصالح العام .

وبعد ذلك أخذ يشرح أسباب تولية سعد النظارة فى عهد كرومر فذكر أن اللورد أراد بها تقوية مركزه بعد حادثة دنشواى ، لما كان مشهوراً عن معارضة سعد للحكومة والسياسة الانجليزية ، فكان تعيينه إرضاء للوطنيين ، وثناؤه على الانجليز وسيلة لتقوية مركز المعتمد فى انجلترا .

ثم دارت الأيام واتفقت السلطتان فلم يبق ما يدعو لخدمات سعد باشا ، فهو قد دخل النظارة للشقاق والنزاع وتركها للوفاق والسلام .

وقد أرسل سعد باشا من مسجد وصيف برقية للصحف نفى فيها ما جاء بمقال عارف ، وخصوصاً ما يتعلق بالالتجاء إلى أحد أصهار العائلة الخديوية ، وبارسال الاستقالة إلى كتشنر .

وذكر أنه مستعد لاظهار الحقيقة فى ذلك كله إذا كشف العارف عن اسمه ، وصرح بأنه مأذون فى نشر ما رواه لأن بيان الحقيقة يستلزم إفشاء أسرار يقضى الواجب بكتمانها إلا إذا أذن أصحاب الشأن صراحة أو ضمناً بافشائها .

وبعد ذلك أخذت الصحف تخوض حول هذا الموضوع وتملأ كثيراً من أعمدتها بالمناقشة والردود .

وفى ١١ أبريل نشرت « الأهرام » أن « عارف » فوض إليها نشر اسمه إذا طلبته إحدى المحاكم الأهلية أو المختلطة أو نيابة إحداهما ، وأنها أبلغت سعد باشا ذلك .

وفى ١٢ منه نشرت مقالة أخرى لعارف فيها غمز شديد لسعد باشا وتوكيد لما ورد فى المقال الأول وتفصيل لحوادثه ، وقال « إن البرقية التى نشرت باسم سعد اخترعتها صحيفة « الجريدة » ولكنها أخطأت وأساءت لسعد بها ولم تحسن الدفاع عنه . »

وفى ١٤ منه بدأ التحقيق فى القضية وظهر اسم « العارف » وهواسماعيل أباظة باشا وحضر عن المدعى المدنى ( سعد باشا ) ابراهيم بك الهلباوى ومحمد بك يوسف . وقد وجهت النيابة تهمة السب والقذف لأباظة باشا ، فطلب مهلة أسبوعين للاجابة ، لأن ما نسبه لسعد باشا خاص بعمله كموظف .

ثم طلب حضور سعد نفسه لأنه أعرف الناس بما يختص بشخصه وهناك أشياء قد يرى سعادته بعد المناقشة أن من المصلحة عدم الخوض فيها . وقد أجل التحقيق خمسة عشر يوماً .

وفى ٢٩ منه استؤنف التحقيق وصرح محاميا سعد للمتهم باثبات كل ما يريد إثباته ، وأن موكلهما لا يتمسك بالقانون ، الذى لا يبيح للطاعن فى أحد الأفراد كما هى صفة سعد الآن إثبات قذفه .

وكرر أباظه باشا طلب حضور سعد باشا فقرر محامياه أن سعادته لن يحضر ، ثم قدما توكيلهما عنه فذكر أباظه باشا أنه قاصر ، ولم يحدد مهمة الوكيلين ، وامتنع عن الاجابة حتى يحرر توكيل مفصل ويثبت رسمياً أنه من المدعى المدنى .

وقد اعتبر التحقيق منتهياً بهذا .

وفى ٣٠ مايو عرضت القضية فى جلسة سرية وقد دعيت للشهادة فقررت أن الخديو كان مستاء من سعد باشا منذ حادثة دقه المنضدة أمام سموه فى جلسة مجلس النظار عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعى ، وأن أباظه باشا كان مندفعاً فيما كتب بتأثير خصومته لسعد باشا واعتقاده أن ما كتبه قد يرتاح إليه الخديو .

**كتشنر فى مصر** . فى يوم ٩ فبراير قرأت فى جريدة مورننج بوست كلمة عن اللورد كتشنر فى مصر جاء فيها :

« إنه يختلف كل الاختلاف عن اللورد كرومر والسير الدون جورست ، ويزيد فى مزاياه عن سلفيه أنه فاتح الخرطوم ، وقاهر المهدى ، والسردار السابق ، والعارف لكل من خدم فى الجيش المصرى ، والمعروف عند أحط الطبقات المصرية .

« إنه يتكلم اللغة العربية كما يتكلمها ابن مصر ، ويعرف كل مركز من مراكز الوجهين ، ويلم بكل مسألة تقع فى البلاد ، ويذهب إلى كل مكان . »

وقالت عن علاقاته بالخديو : « إنها حسنة وصريحة وكل منهما يعرف حدود صاحبه ونفوذه وكلاهما راض بما عنده . »

تدخله فى جميع الشئون : وهذا الذى ذكرته الصحيفة الانجليزية عن كتشنر صحيح فى عمومه فانه منذ أن عين معتمداً فى مصر لم يفتأ يهتم بأبسط المسائل ويزور البلاد ويتحادث مع أهلها ويسمع اقتراحاتهم ، كأنه الحاكم الشرعى فى البلاد . وكانت استقبالاته من الحكام ومن ذوى الحاجات لا تدع مجالا للشك فى أنه قابض على كل السلطة فى مصر ؛ ومن أمثلة ذلك أن يطلب إليه أهالى أسيوط فى إحدى الزيارات إنشاء مدرسة ثانوية ، ويطلب أهالى فوة خطاً حديدياً بينها وبين دسوق ... الخ .

كما أنه كان يبذل أشد الاهتمام لشئون الفلاحين فأنفذت باشارته عدة مشروعات خاصة بهم كقانون خمسة الأفدنة ، الذى حمى الفلاحين من أيدى المرابين الذين يعيثون فى الأقاليم الفساد ؛ وبذلك القانون أنقذ هؤلاء الفلاحين الذين يكونون أربعة أخماس تعداد القطر المصرى .

وكذلك أنشأ ميدان صلاح الدين الأيوبى بالقلعة ووسع ميدان باب الحديد وأنشأ كذلك صناديق للتوفير فى القرى ، وتكوين لجنة لبحث آفات القطن وانتقاء البذور ، ومحاكم الأخطاط .

وقد ساعد تحت ضغط اليقظة القومية على تقرير التدريس باللغة العربية فى المدارس الثانوية من العام القادم .

وفى ١٨ مايو صدر تقريره الأول فابتدأه بالثناء على الخديو ونظاره للنجاح الذى حصلوا عليه فى سبيل تحسين حالة الأهالى .

ثم ذكر أن الأمة المصرية أظهرت هدوءاً وإخلاصاً نحو الواجب والقانون والنظام فى الحرب الطرابلسية الأخيرة ، وذلك رغم إغراء صحف الحزب الوطنى ورجاله الذين لا يحسبون حساباً للعواقب . وذكر أن مجلس الشورى قام بواجبه خير قيام وأنه يحسن توسيع سلطته واختصاصه .

وقال « إن ارتقاء السواد الأعظم من القطر يتوقف على تحسين الزراعة وترقية

المعارف بينهم ، وأن مصلحة الزراعة تعمل جهدها فى تعليم الأهالى وإرشادهم ؛ واقترح التعليم نصف اليومى فى القرى . ثم عمد إلى تفصيلات جزئية كثيرة فى كل نواحى الأعمال نتيجة لتداخله فيها جميعا .

ومن الصراحة أن نقول إن الخديو عندما رأى تغلغل نفوذ كتشنر فى البلاد ، وأنه لم يبق له أية سلطة ، اعتكف فى سراى القبة وامتنع عن التدخل فى أمور البلاد ولم ينزل إلى سراى عابدين إلا للضرورة القصوى ، ولم يرأس مجلس النظار إلا نادراً ، وترك العمل لكتشنر ومحمد سعيد ؛ وسنرى كيف وثب من رقدته لاسترداد نفوذه .

**تعلية خزان أسوان** . تمت تعلية خزان أسوان وتقرر افتتاحها يوم ٢٢ ديسمبر وقد حضرها الخديو ورجال الحاشية ، وسبقه النظار لاستقباله .

وفى الساعة الخامسة مساء وصلنا إلى الخزان فاستقبل سموه العظماء والكبراء والنظار واللورد كتشنر .

وألقى ناظر الأشغال اسماعيل سرى باشا خطبة عن سياسة الرى والحاجة لتعلية الخزان وفوائدها والنفقات التى احتاجها وهى نحو خمسة ملايين جنيه .

ثم ألقى الخديو كلمة عبر فيها عن سروره بهذا العمل وعنايته بسعادة مصر والعمل لما فيه خير الأجيال القادمة .

وقام اللورد كتشنر فأبلغ الخديو رسالة من ملك انجلترا جاء فيها :

« أرغب إليكم فى هذه الفرصة المباركة أن تعربوا للجناب العالى الخديوى عن تهنئتى القلبية لسموه بمناسبة انتهاء الأثر الجليل الذى يتصل به اسم عمى الدوق أوف كونوت(*)

« وإذا كنت أواصل بنظرى مع الاهتمام الشديد نجاح القطر المصرى فانى أشاطر سموه الاغتباط بإتمام ذلك الأثر الجليل » .

ثم تناول الخديو محركا فضياً فحركه فانفتح الهاويس ومرت السفن محيية سموه .

**بينى وبين الشيخ على يوسف** . قابلنى الشيخ على يوسف وأخبرنى أنه تحادث مع الخديو بشأن وقف عبد الرازق الوفائى بالاسكندرية الذى تحت نظر الأوقاف ، وأثبت لسموه أنه تابع لوقف أبى الأنوار السادات ، فأمر باعداد الأمر الخديوى

---

(*) حضر افتتاح الخزان ورأس الاحتفال .

بتحويل نظارة الوقف إليه وعرضه على سموه لتوقيعه عند المقابلة لصلاة الجمعة بالاسكندرية .

فأخذت فى بحث المسألة ، وكلفت من يتحقق من الشواهد بمدافن السادات فثبت لى أن الاسم لمسميين ، وأن بين الواحد والآخر جيلا كاملا ، وليست هناك صلة بين وقف عبد الرازق الوفائى بالاسكندرية ، وعبد الرازق الوفائى التابع لأبى الأنوار .

وفى يوم خميس مر على الشيخ وسألنى مستبطئاً إعداد الأمر الخديوى ، فأخبرته بنتيجة الأبحاث التى قمت بها ولم يكن ينتظر — للصداقة التى بينى وبينه — أن أقف منه هذا الموقف ، ولذلك قام من عندى غاضباً .

وفى يوم الجمعة ذهبت لسراى رأس التين فوجدت هناك سعد باشا وآخرين فسألنى : « ماذا بينك وبين الشيخ على والرجل حجته واضحة ظاهرة ، فأخبرته بالأمر ، فقص على أن الشيخ عليا هنا وأنه قص القصة وهو متأثر وأغمى عليه . »

ثم دعيت لمقابلة الخديو فلما دخلت وجدت محمد سعيد باشا واسماعيل أباظة باشا فسألنى محمد سعيد باشا عن الموضوع وتحدث فى صالح الشيخ على فأخبرته بالحقيقة ، وكان الخديو وأباظة باشا يتغامزان !

ولما طلب منى محمد سعيد باشا أن أتساهل قلت له : « إن المسألة مسألة شرعية ، فلماذا يطلب الشيخ على من الخديو أن يقضى فيها ، وهذا دخول من النافذة لا من الباب ، والأولى أن يعرض الأمر على المحكمة الشرعية للفصل فيه . »

فاعترض محمد سعيد باشا على ذلك محتجاً بأنه ليس من اللائق أن يخلع الخديو عن نظارة وقف بطريق المحاكم .

فأجبته بأن هذه ليست أول مرة وليس فيها غضاضة ولا مساس بالجناب الخديوى ، لأن الأصل فى نظارة الوقف أن تكون لمستحقيه ، فاذا لم يوجد أحداً تحكم المحكمة بتنظر الأوقاف عليه ، وفيما بعد إذا اتضح وجود أحد من الذرية عين ناظراً .

فرد محمد سعيد باشا بأن فى هذا التصرف ضجة على كل حال .

فقلت له : « إنه كان يشاع عن الجناب الخديوى أنه يطلق يده فى خزانة الأوقاف فيخرج منها مايشاء من النقود ليوزعها على أنصاره وأنا أخشى أن يقال الآن إنه حينما وجد حارساً للخزانة أخذ يوزع منها الهبات والمنح أملاكا ونظارات . »

أما إذا حكمت المحكمة لصالح الشيخ على فان ذلك يثبت عدم تسامح سموه حتى مع أخصائه فى مسائل الأوقاف .

وأخيراً اقترح محمد سعيد باشا ، بدلا من المحكمة الشرعية ، أن تشكل لجنة تنظر فى طلبات الشيخ على واعتراضاتى عليها . فأجبت بأنه لا مانع عندى من قبول هذا الحل ، ولكن على شرط أن يكون الشيخ بخاتى مفتى الديوان عضواً فى هذه اللجنة .

وقد ألفت اللجنة وكان من بينها فضيلة شيخ الجامع الأزهر والمفتى ومفتى الديوان وقدم الديوان لها مستنداته وطلبت من الشيخ على تقديم تقريره ، ولكنه لم يقدم شيئاً .

وبعد ذلك أخذ الشيخ يثير حولى انتقادات فى جريدة المحروسة وسواها ، ومن وقت لآخر كان الخديو يوجه نظرى لهذه الحملة ، فأجيبه بأنى مطمئن لأننى واثق من أعمالى وعالم بحقيقة هذه الحملة وأسبابها .

وأخيراً رأى سموه أن يوجد حلا لهذه الخصومة وأن أصطلح مع الشيخ على ، فاخبرته أنه لا شىء يمنعنى من الصلح ، لأننى غير غاضب عليه .

وقد اقترح اسماعيل أباظة باشا أن يدعونا نحن الاثنين للغداء على مائدته ، وخوفاً من عدم ذهابى فى الموعد قال إنه سيحضر ليأخذنى ولكنه تأخر عن موعده فذهبت منفرداً .

ولما رآنى داخلا تعجب لمجيئى وحدى ووقف لمصافحتى وتقدم كذلك الشيخ على يوسف فصافحته وقلت له : « سامحك الله ، فأنا قد تحملت الانتقاد دون كلمة رد واحدة . . . » فما كان منه إلا أن قال : « هذا هو الذى قتلنى ! »

**أعمالى فى ديوان الأوقاف .** عندما تسلمت أعمال الأوقاف كان لزاماً علىّ أن أستعين على مهام هذه المصلحة الواسعة بمعلومات واختبارات رجلين يشرفان على أقسام الديوان ، أحدهما محمد على دلاور بك مدير الادارة والحسابات وغير ذلك والثانى محمد سليمان أباظه بك مدير الايرادات والزراعة ؛ والحق أن كلا منهما كفء : فدلاور بك ذكى ومنظم ونشيط ومحمد سليمان أباظه بك من أحسن الفنيين فى الزراعة .

وقد أوليتهما ثقتى وأوليانى إخلاصهما ، فكنا نتشاور فى المسائل كلا فى اختصاصه فاستبشرت خيراً .



محمد على دلاور بك



محمد سليمان أباظه بك

ولكن بالأسف لم ألبث أن علمت وجود خصام بينهما ؛ وانقسم الموظفون حزبين ، كل واحد يطعن فى الآخر فى البارات والمقاهى على مسمع من الجمهور ، فتمس بذلك سمعة الديوان فبادرت إلى تلافى ذلك فجمعتهما ونصحتهما باللين للكف عن هذا الخصام الذى يضر المصلحة العامة وأن نكون يداً واحدة فى خدمة هذه المصلحة الخيرية ؛ وانتهى الحال على قبول النصيحة ونبذ الخصام ؛ وأظهرت سرورى لهما فانصرفا . غير أنه لم يمض على هذا الصلح إلا القليل حتى رجعا إلى ما كانا عليه من النفور ، وقد فهمت أن السبب فى ذلك عائد إلى أن كل واحد منهما يريد التغلب على الآخر بزيادة النفوذ فى الديوان فقررت بأن العلاج الوحيد لذلك هو تغيير هذا النظام واستبداله بوكيل لتوحيد العمل فى يده حتى لا تكون هناك منافسة .

وفى أواخر السنة الماضية عرضت فكرتى على الجناب الخديوى فلاحظ صعوبة فى تنفيذها ؛ لأن دلاور بك منتم إلى حسين رشدى باشا والآخر معضد من عميد الأسرة الأباظية ، اسماعيل أباظه باشا . فقال لى سموه : « وماذا تفعل يا شفيق حينئذ ؟ » ، فأجبته

بأنى أفعل ما فيه المصلحة العامة وأتحمل كل غضب منهما. وأخيراً قبل الخديو الفكرة واستبدلت وظيفتى المديرين بوظيفة وكيل، ولارضائهما طلبت من المجلس الأعلى زيادة سنى خدمتهما فكانت هذه الوسيلة ترضية لهما.

ومما أضحكنى أن أزهرى بك حضر عندى وقال لى: «ما هذه السياسة يا باشا؟ لما توليت إدارة الأوقاف ورحبت بهما وأوليتهما ثقتك كنا نحن كبار الموظفين نقول ها هو أيضاً شفيق باشا لعبا به واستمالاه ووضعهما على كتفيه وما شعرنا إلا أنك نفضتهما فوقعا!»

ومن حظ الديوان وحظى أيضاً أن تعين عبد الرحمن رضا بك الرجل القانونى النزيه فى منصب الوكالة وساعدنى على أعمالى فى المدة الوجيزة التى أقامها فى الأوقاف قبل نقله إلى القضاء، وتعين بعده عبد الرحمن فهمى بك وهو خير خلف لخير سلف وله مواقف مشرفة كما سيأتى الكلام عنها.

جناح جديد: ضاق بناء ديوان الأوقاف بموظفيه وأعماله فأنشأت به قسما جديداً تقرر افتتاحه فى يوم ٨ يناير وهو اليوم الموافق لعيد جلوس الخديو.

وقد دعوت للاحتفال بافتتاحه كثيرين فى مقدمتهم أعضاء مجلس الأوقاف الأعلى والعلماء وأعضاء مجلس شورى القوانين وبعض قناصل الدول ووكلاء النظارات ومندوبى الصحف العربية والافرنجية.

وكان رؤساء الديوان يستقبلون المدعوين فى حجرة وضع فيها رسم تخطيطى للبناء الجديد من صنع محمود فهمى بك باشمهندس الديوان.

وفى الساعة العاشرة والنصف حضر سمو البرنس محمد على باشا نائباً عن الخديو.

وافتتحت الحفلة بالقرآن الكريم ثم وقفت فألقيت كلمة جاء فيها:

«أفتتح هذا البناء الجديد باسم الله فى هذا اليوم المبارك يوم عيد الجلوس الخديوى تيمنا به.»

ثم ذكرت ملخصاً لتاريخ الديوان من يوم إنشائه صغيراً حيث كان إيراده نحو ألف جنيه، وتنقله فى عدة أماكن تبعاً لاتساعه إلى أن استقر به المقام فى داره الحالية سنة ١٨٩٤، ثم إقامة هذا الجناح الجديد، للحاجة إلى توسعته شيئاً فشيئاً.

ثم شكرت صابر صبرى باشا باشمهندس الأوقاف السابق ومحمود فهمى بك

الباشمهندس الحالى ، وختمت كلمتى بالدعاء للجناب الخديوى وشكر الحاضرين .

ثم تفقد سمو البرنس البناء وأديرت الحلوى على الحاضرين .

وفى المساء أقيمت الزينات على بناء الديوان ابتهاجاً بعيد الجلوس وأقيمت حفلة ألقيت بها كلمة . أشرت فيها إلى الابتهاج بالعيد الخديوى وشكرت بهذه المناسبة للذين عاونونى فى ديوان الأوقاف ، وأبديت أسفى على فراق من انتهت مدة عضويتهم بمجلس الأوقاف الأعلى ، ورحبت بالأعضاء الجدد .

رئيس قسم القضايا : ولقد كانت وظيفة رئيس قسم القضايا خالية ، فاذكر أن زارنى يوماً خالد الفوال بك المحامى فى السنة الماضية وبادرنى بقوله إنه كان مع سمو الخديو فى مدرسة هكسيوس بجنيف وإنه جاء بناء على أمر سموه ليتكلم معى فى عيينه رئيساً لهذا القسم . فدهشت لهذه المفاجأة ولم ترتح نفسى لهذا الأسلوب الذى أراد به التأثير علىّ باشارته إلى سمو الخديو . ولما سألته عن مؤهلاته لم يقدم لى شيئاً يميزه عن سواه من المحامين . فصرفته على أن أفكر فى الأمر وقابلت سمو الخديو وذكرت له ما حدث تفصيلا وقلت إنه ، وهو لا يمتاز عن سواه ، لن يسعنى تعيينه فى هذه الوظيفة الرئيسية الكبرى ، ولا سيما أنه يوجد بالقسم وكيل قضى زمناً طويلا فى مباشرة أعماله واكتسب خبرة واسعة وإلماماً بسير القضايا هو خليل ابراهيم بك الذى لا يقل عن خالد الفوال بك من حيث المؤهلات ويمتاز عليه بتلك الخبرة .

بعد ذلك زارنى خالد الفوال بك مرة أخرى ومعه خطاب من رشدى باشا ناظر الحقانية يؤيد فيه ترشيحه لتلك الوظيفة ويثنى على كفاءته ، فأدركت أن سمو الخديو لابد وأن يكون هو الذى أوحى لرشدى باشا بهذه التوصية . ولكننى لم أتحول عن رأيى وقابلت سمو الخديو ثانية وذكرت له أننى إن وافقت على تعيينه فيكون فى وظيفة نائب رئيس للقسم لا رئيساً له . ففوض لى سموه التصرف فى الأمر ، وبالفعل عين خالد الفوال بك بهذا المركز ولم يظهر كفاءته فى تنظيم القسم ولا ترافع مدة وجوده به فى قضية ما . ولما علم الخديو بذلك أمرنى بالاستغناء عنه عند وضع الميزانية فى أوائل سنة ١٩١٣ باستبدال نائب برئيس .

وقد وردت إلىّ رسائل كثيرة بتوقيعات مجهولة ينتقد فيها كاتبوها توليته هذا المنصب ، ومن بينها كتاب بامضاء (مسلم غيور على مصلحة المسلمين) جاء فيه :

« نشرت الصحف عقب عيد الجلوس السعيد بأن سعادتكم رقيتم حالة الأوقاف

العمومية مالياً وأدبياً وقضيتم على الأغراض التى كانت السبب فى جعل المصلحة فوضى.

« مع أننا نرى أن الوظائف العالية لا تعطى إلا لمن كان محكوماً عليه من الحكومة بالطرد أو النفى الادارى أو المتشردين الذين لا مأوى لهم غير البارات والحانات مع توابعهم الذين لا تخلو وظيفة إلا وسرعان ما يعينون فيها بلا مسوغ شرعى أو قانونى مثل « الفوال » وأتباعه وأتباع تابعيه الذى يشغل أعظم وظيفة ما أنشئت إلا للمحافظة على حقوق المصلحة الخيرية . . . الخ »

وأخيراً استطعت إقناع الخديو بضرر وجوده فوافقنى واستغنى عنه .

تنظيم قسم الهندسة : قد لاحظت فى قسم الهندسة استقلالا يفصله عن باقى الأقسام ويجعل إدارة الديوان على غير علم تام بسير الأعمال فيه . فسعيت فى وضع النظام اللازم له وصدر الأمر الخديوى فى ١٥ يناير بالموافقة على تشكيل لجنة من كبار أهل الفن لاتمام هذا الغرض تحت رياسة صاحب السعادة اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال العمومية فقامت اللجنة بالأمر أحسن قيام ووضعت اللائحة الداخلية لقسم الهندسة فى مايو .

عيادة الجذام : ولما وجد بين المرضى الذين يختلفون إلى عيادات الأوقاف ومستشفياتها أشخاص مصابون بمرض الجذام رأى الديوان منذ سنتين عزلهم عن غيرهم من المصابين بأمراض عادية اعتناء بشأنهم ورحمة بالذين يخالطونهم ، وخصهم بوقت آخر يعالجون فيه باحدى العيادات ، وتبرع الدكتور انجل بك من موظفى مصلحة الصحة العمومية ومن الاخصائيين فى هذا المرض بمعالجتهم مرة فى كل أسبوع بشرط أن يصرف الديوان ما يتطلبه علاجهم من الأدوية . وما زال يتدرج عدد المرضى فى الزيادة حتى دعت الحال إلى إفرادهم بمكان خاص والاعتناء بشأنهم اعتناء يناسب تلك الزيادة ، فرتب ما تقتضيه إدارة ذلك المكان وبدأ العمل فيه فعلا من أول هذه السنة وتعين طبيب مساعد للدكتور انجل بك مع الخدمة اللازمين لتيسير العناية بالمرضى وعيادتهم بأكثر مما كان جارياً طول مدة العلاج .

مستشفى الأمراض غير القابلة للشفاء : لما كان ما عمل بشأن مستشفى الجذام عملا وقتياً لا يحقق كل ما نرجوه فقد اشتغل الديوان بدرس مشروع لانشاء مستشفى كبير خاص بالأمراض غير القابلة للشفاء ، فذهبت إلى مستشار المالية وعرضت عليه الفكرة

فاستحسنها كثيراً وخصص لهذا المشروع قطعة من الأرض فى جهة البساتين مسطحها ٦٨٩٩٩ متراً ، ولجأنا إلى المتوفر من خيرات وقف المرحومة ممتاز قادن افندى الشهيرة بأم حسين بك لأخذ ما يستلزمه تشييد هذا المعهد من المال وفقاً لما كانت ترمى إليه الواقفة من العطف على الفقراء والمساكين وتخفيف آلام المصابين من البائسين . وسيكون الشروع فى بنائه سنة ١٩١٣ .

صندوق الاقتصاد والتعاون : ونظرت إلى حالة المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال فأتممت لهم وضع لائحة لانشاء « صندوق الاقتصاد والتعاون » ليوفروا فيه جزءاً من مرتبهم يضاف إليه من إعانة الديوان ما يسد حاجتهم عند ترك الخدمة ويساعد أسرهم فى حالة الوفاة .

وفى أول يونيو عقد مجلس إدارة الصندوق فى ديوان الأوقاف برياستى فألقيت خطبة جاء فيها :

« إننا نجتمع اليوم لنتعاون بالرأى على القيام بالعمل الجليل الذى عهد به إلينا احتساباً بالبر بالضعفاء وبذل المعونة لأولى الناس بها وأشدهم احتياجاً إليها » .

وذكرت أن التفكير فى هذا المشروع سببه أن هؤلاء المستخدمين لا يبقى لهم ما ينفقون منه بعد عجزهم عن العمل ، فالمشروع يهيىء لهم وسائل الادخار وتثمير ما يجمع منهم ليكون لهم عدة بعد ذلك ، وذلك فضلا على غرس عادة الاقتصاد فيهم .

ثم اخترت محمد وجيه افندى (١) سكرتيراً لمجلس الادارة واحمد افندى زكى رئيس قسم إدارة الخزانة أميناً لصندوقها . وانتخبت لجنة وقتية للأعمال الادارية من عبد الرحمن فهمى بك الوكيل (٢) وابراهيم على بك (٣) مدير إدارة الحسابات واحمد الأزهرى بك (٤) والسيد محمود البيلاوى والسيد احمد محسن .

تعديل لائحة الديوان : وكان مما يشغل فكرى دائماً لائحة الديوان العمومية الصادرة سنة ١٨٩٥ فقد مضى عليها زمن طويل اتسعت فيه دائرة العمل وهى على حالها حتى أصبحت غير ملائمة لما تقضى به حالة النمو والارتقاء . فسعيت فى سبيل تعديلها وصدر أمر الخديو فى ١٦ مايو بتشكيل لجنة عالية لهذا الغرض تحت رياسة صاحب السعادة حسين رشدى باشا ناظر الحقانية .

---

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) صورهم موجودة فى مجموعة الصور التى أهديت لى عند تركى ديوان الأوقاف وسيراها القارىء فيما بعد

أما اللوائح الخاصة بكل قسم من أقسام العمل فى الديوان فقد تم وضع بعضها مثل لائحة المساجد ولائحة الزراعات ولائحة الجباة . ولا يزال الديوان مشتغلا بوضع لوائح الأقسام الأخرى حتى يتكون من مجموع هذه اللوائح لائحة الديوان الداخلية .

وقد وجدنا من باب المحافظة والضمان على النقود الموجودة فى عهدة صرافى الفروع والمحصلين أن نتفق مع البنك الأهلى على أن يقبل ما يودعونه فى خزائنه من زيادة الايرادات عن المصروفات فى كل يوم أو فى خزائن البنك الزراعى لحساب البنك الأهلى فى الجهات التى ليس له بها فروع . وفتح لكل مأمورية اعتماد شهرى لدى البنك تأخذ منه ما يلزمها للانفاق فيما يزيد على الايرادات .

تعليم بعض العلوم الأزهرية : لما كان قانون الأزهر الجديد قد اشترط لقبول المنتسبين شروطا لا تتوفر فى كل من يطلب العلم رأينا ألا يحرم من كان من هذا القبيل أن يأخذ نصيبه من العلم ، فخصصنا لهم مساجد معينة يدرس لهم فيها بعض العلوم الأزهرية .

الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ : وبالنسبة لما رأيناه من حاجة العامة فى القطر كله إلى وجود وعاظ يقوّمون المعوج من الأخلاق ويرشدونهم إلى ما ينفعهم فى المعاش والمعاد ، شرعنا فى إنشاء الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ والخطابة ، حيث يمرن فيها الخطيب والواعظ على الطريقة المثلى فى الوعظ وحسن التأثير .

فرش المساجد وإنارتها بالكهرباء للمرة الأولى : ونظرنا فى أمر الأثاث ففرشت المساجد الكبيرة بالبسط الثمينة ونقل ما كان منها من البسط إلى المساجد الأخرى بعد إصلاحها .

ثم أدخلنا النور الكهربائى فى المساجد الكبيرة بالمدن التى توجد فيها الكهرباء . ولا يزال الديوان يشتغل للوصول إلى أحسن طرق الانارة فى المساجد الأخرى .

إلغاء إدارة المساجد بالعهدة : وكان من عادة الديوان أن يعطى المساجد بالعهدة ، بمعنى أنه كان يفوض لبعض الأشخاص مباشرة أمر المسجد من إقامة الشعائر ونحوها نظير مرتب جزئى لا يبلغ حد الكفاية ؛ فألغينا هذه الطريقة التى لا يخفى ما فيها من وجوه النقص والاهمال .

إستبدال النقود بالخبز فى المقارىء : ثم طرقنا باب إصلاح جديد فى أمر كانت

الشكوى منه عامة وهو طريقة توزيع الخبز فى المقارىء ؛ لأنه كان من المستحيل أن تصل الحقوق إلى أربابها سالمة من الغش وليس من المتيسر إقامة المراقبة الكافلة للتوزيع . فقررنا استبدال النقود بالخبز . فقامت فى وجهنا من أجل ذلك مصاعب جمة كادت تقضى على المشروع خصوصاً من مفتى الديار ولكن لما وجدت هذه المعارضة طلبت عرضه على المستفيدين فمن قبل كان بها ومن لم يقبل يستمر على الطريقة القديمة ولم يمض إلا قليل حتى اختار المستحقون الطريقة المقترحة فكان هذا أكبر مساعد لنا على تنفيذه .

قسم الصحة : أفاد إنشاء هذا القسم فائدة ظاهرة فى نظام الأعمال الادارية بالمستشفيات والعيادات والتكايا والملاجىء التى يديرها ديوان الأوقاف . فاختيرت الأماكن اللائقة ووضعت النظامات الكافلة راحة المرضى وحسن العناية بالفقراء فى التكايا . وأدخل على ملجأ الأطفال نظام صالح من ضمنه وجود التعليم الصناعى للذكور وللاناث معاً فضلا عن تعليم القراءة والكتابة والديانة وقواعد الحساب بما يفيد أولئك الأطفال فى مستقبلهم .

تنظيم مخزن الأدوية : ووضع نظام جيد للمخزن العمومى يضمن ضبط الوارد والمنصرف من الأدوات والأدوية لجميع الأماكن الصحية مع عدم التبذير والاسراف .

تشييد معهدى طنطا ودمياط : وشيدت معهداً فخماً لطلبة العلم بطنطا على النظام الحديث بعد أن كان التدريس لهم فى المسجد الأحمدى ، وليس فيه متسع لذلك وإقامة الشعائر معاً ؛ وكذلك شيدت معهداً لطلبة العلم بدمياط وسيتم افتتاحه قريبا .

مصاريف المعاهد الدينية : ولا يزال الديوان مهتماً بتنفيذ الاصلاحات التى تضمنتها القوانين الحديثة للمعاهد الدينية الصادرة فى ١٣ مايو سنة ١٩١١ وفى ٢٣ يوليو زاد بذلك المخصص لها فى ميزانية الأوقاف إلى مبلغ ٦١٩٢٤ جنيها بعد أن كان ١٩٧٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٨ .

عدد المأموريات : ظهر لى من ممارسة العمل أن عدد مأموريات الفروع يزيد عن الحاجة خصوصاً فى بعض الجهات التى تقاربت فيها مراكز هذه المأموريات تقارباً بيناً ، فألغيت أربع مأموريات حوّلت أعمالها على المأموريات المجاورة لها فأصبح

عددها فى الوجه البحرى خمساً بعد أن كانت ثمانياً ونقص عددها فى الوجه القبلى من ست إلى خمس .

انتخاب العمال الأكفاء : ولاحظنا أن العمل الكتابى فى الفروع فيه تأخير وإهمال مع كثرة شكوى المأموريات من حالة عمالها خصوصا كتابها الأول ، فرفعنا أسباب الشكاية بانتخاب الأكفاء من الكتبة ورؤسائهم لحسن سير الأعمال وسلكت سبيل الانجاز .

التفتيش الكتابى : وأوجدنا التفتيش الكتابى من أول السنة لضمان السير بها على الوجه المرضى .

مشروعات تحت النظر : وفى نهاية هذا العام تقررت إحالتى على المعاش ( لأسباب سيرد تفصيلها فى مذكرات العام الآتى ) فقدمت تقريراً بما أدخلته فى الديوان من الاصلاحات فى السنوات الثلاث الماضية ، وقد ورد ذكرها فى سنواتها ثم أردفت ذلك بذكر مشروعات كانت لا تزال تحت النظر ، وكنت معتزماً إنفاذها فى السنوات المقبلة وهى :

إيجاد الطريقة الموصلة للانتفاع بما يزيد من ريع الأوقاف الأصلية المرصدة على الخيرات عن حاجة وجوه الخير المقررة فى الوقفيات ؛ فان هذه الزيادة تتجمع الآن فى خزانة الديوان دون أن يكون له حرية التصرف فى توجيهها إلى المنافع التى تعود على سائر القطر والفقراء ، مثل إنشاء المستشفيات العمومية ومنع التسول فى الطرق باقامة الملاجىء لايواء العجزة والمساكين ممن لا قدرة لهم على الكسب .

ومنها تقرير قاعدة تضمن تنفيذ الخيرات المقررة فى الأوقاف التى فى غير نظر الديوان ؛ لأن الوقفيات تخول لنظارها حق الصرف بمعرفتهم مع أن كثيراً منهم يخالف شروط الواقفين ويضن على وجوه الخير ويتصرف بكيفية تعود بالنفع عليه وحده دون المستحقين من الفقراء والمساكين . فلو أن هذه المبالغ المخصصة فى تلك الوقفيات للخيرات استعملت على حقيقة ما وضعت له لعادت على البلد وأهله بالخير الجزيل .

ومنها وضع نظام مفيد لانشاء المساجد التى ينشئها الديوان والأهالى فى أنحاء القطر من جهة العدد اللازم لكل ناحية من النواحى وانتخاب المحال اللائقة بها بعد وضع رسومات لها حسب درجاتها من الأهمية . وأن يلاحظ فى إنشائها ما يضمن

استمرار وجودها على الحالة المرضية مع البحث فى أمر المساجد المتخربة الزائدة عن الحاجة .

ومنها تكوين هيئة مؤقتة تابعة لقسم الايرادات يناط بها تحقيق الأحكار وتصفيتها بالاستبدال مع تسهيل الطريق لذلك بدلا من توزيع هذا العمل على فروع الديوان فى الجهات كما هو واقع الآن .

ومنها وضع خرط ورسومات هندسية لجميع العقارات والأراضى التابعة للديوان .

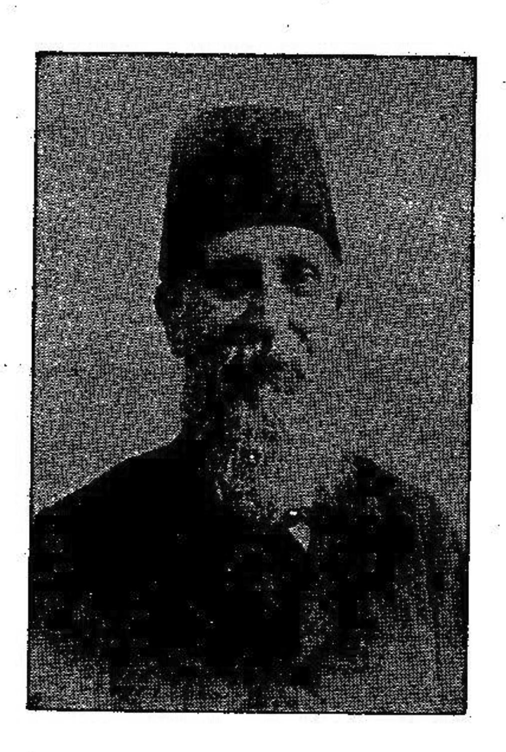
ومنها تجديد السجلات التى أصبحت بمرور الزمن الطويل عليها وكثرة أيدى الباحثين فيها تؤدى وظيفتها بكل صعوبة مع أنها من ذخائر الديوان الثمينة التى يرجع إليها عند الحاجة فى كثير من الأحيان .

ومنها تنظيم الدفترخانة بطريقة تصبح معها قادرة على أداء ما يطلب منها بالسرعة المطلوبة وحفظ ما فيها من الأوراق والمستندات .

إلى غير ذلك من الأبحاث التى يتسع فيها مجال العمل بديوان الأوقاف لدوام ترقيته وحسن الانتفاع العام بوجوه خيراته .

« وعلى العموم فاننى أترك خدمة هذه المصلحة الخيرية وحالتها المالية فى يسر ورواج وحالتها الادارية على نظام لم يبق فيه مجال للشقاق والنزاع . »

ما قاله لى البرنس حسين كامل ورأى كتشنر عنى : بعد تقديم تقريرى عن هذه السنة للجناب الخديوى زرت البرنس حسين كامل وقدمت له نسخة أخرى من هذا التقرير فشكر لى ثم أثنى على مجهودى فى إصلاح الأوقاف وأضاف قائلا : « إنك يا شفيق باشا قدمت إلى اللورد كتشنر نسخة من هذا التقرير بالفرنسية وقد حدثته بمجهوداتك القيمة وبكفاءتك وأنك من المصلحين الذين يفيدون البلاد ويليقون لوجودهم فى أعلى المناصب ، فرد علىّ كتشنر بأنه يعلم ذلك ولكنك خديوى صميم » فشكرت للبرنس حسن ظنه بى وقلت : « إننى لا أرى فى وصف كتشنر لى عيباً . »



رءوف باشا

الذى عين قومسيراً بمصر بعد سفر الغـازى مختار باشـا لتشكيل الصـدارة الائتلافية .